وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة القاهرة للعام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة جلسة ٢٠٠٥/٧/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ – اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القاهرة عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٨٢٤٠٧٩٨,١٣ جنيه (فقط ثمانية عشر مليونًا ومائتان وأربعون ألفًا وسبعمائة وثمانية وتسعون جنيهًا وثلاثة عشر قرشاً لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ٧٥٤٣٩٦١,٧٤ جنيه (فقط سبعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألفًا وتسعمائة وواحد وستون جنيها وأربعة وسبعون قرشاً لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٠٦٩٦٨٣٦,٣٩ جنيه (فقط عشرة ملايين وستمائة وستة وتسعون ألفًا وثمانمائة وستة وثلاثون جنيهًا وتسعة وثلاثون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٤٥٢٠١٥٠٤,٦٧ جنيه (فقط خمسة وأربعون مليونًا ومائتان وواحد ألف وخمسمائة وأربعة جنيهات وسبعة وستون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ – ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن